الاتحاد الاشتراكي
الأربعاء 12 شتنبر 2012 العدد 10.192
البريد الإلكتروني: jaridati@yahoo... الموقع الإلكتروني: http://www.alittihad.press.ma

لقاء مع عبد الحميد الجمري : العديد من دول الشمال تقدم بفعل مساهمة اليد العاملة الأجنبية، فلماذا لا المغرب؟

لقاء مع عبد الحميد الجمري ، خبير مغربي في الهجرة الدولية ،يترأس منذ دورتين لجنة حماية العمال المهاجرين وعائلاتهم التابعة للأمم المتحدة ، تم مؤخرا انتخابه كخبير للأمم المتحدة لثالث مرة، وهو كذلك عضو مجلس مغاربة الخارج. في هذا الحوار يعطي تصوره لسياسة الهجرة بالمغرب في السنوات الأخيرة ويقدم اقتراحات حول تدبير ملف الهجرة بالمغرب.

حاوره: يوسف لهلالي

عبد الحميد الجمري ضمن الوفد

مشاكل

العديد من المهاجرين يعيشون مشاكل

مهاجرون

اليوم لا يمكننا إنكار وجود مهاجرين لدينا, خصوصا مهاجرين بدون أوراق إقامة،لا بد من مواجهة ومعالجة الواقع.و لابد من طرح السؤال حول القطاعات الاقتصادية التي تستعمل هذه الهجرة

معقدة: الحالة المدنية، النقل الجوي،البحري ونقل المعاشات نحو المغرب، التعشير، المشاركة في الحياة العامة.أضف إلى ذلك شكايات المهاجرين الى مختلف الإدارات المغربية

○ تم في الشهر الأخير من العام الماضي تجديد الثقة بك كرئيس للجنة الأمم المتحدة لحماية المهاجرين وأبنائهم، ما هي حصيلة عملك منذ دورتين على رأس هذه اللجنة وما هي آفاق العمل؟

■■ بالفعل في بداية شهر دجنبر، تم انتخابي بنيويورك لثالث مرة كخبير بالأمم المتحدة ،وخبراء هذه اللجنة المنتخبون سوف يلتقون ابتداء من شهر ابريل المقبل من أجل انتخاب مكتب.

فيما يخص حصيلة لجنة الدفاع عن حقوق المهاجرين، لا بد من التذكير ان الاتفاقية لا يتعدى عمرها 8 سنوات. وبدأت رغم حداثتها تعطي أكلها،حتى في الدول التي لم توقع على هذا الاتفاقية والتي تعتبرها آلية أساسية تمكن من احترام حقوق المهاجرين.وقد اضطلعنا على 20 تقريرا أساسيا وتقارير لثاني مرة لبعض الدول الموقعة.

على المستوى الدولي قمنا ببناء مستقبل هذه الاتفاقية. وذلك من خلال بناء شراكات قوية مع وكالات الأمم المتحدة،مع المنظمة الدولية للهجرة،مع المجتمع المدني والنقابات.

وكذلك كلجنة كنا جد فعالين في إصلاح نظام الأمم المتحدة حول قضايا حقوق الإنسان.

○ كيف تقيم السياسة الهجروية للمغرب خلال السنوات الأربع الأخيرة؟

■■ هذا سؤال صعب الإجابة عنه. ولا بد في البداية من الإشارة إلى الحيوية التي عبر عنها المغرب في السنوات الأخيرة على المستوى الدولي..سواء على

وهناك دائما فرق ما بين الخطاب الملكي الذي يؤطر هذا المجال وبين التطبيق حول قضية الهجرة. على المستوى التشريعي لم يتم أي قانون أو نص يجيب عن تطلعات المهاجرين

مستوى الإبداع الفني،الثقافي،الري اضي،السياسي،الجمعوي والعلمي...رغم كل المشاكل الموجودة في بلدان الاستقبال، فإن المغاربة يتألقون في العديد من الميادين.

كما انه في السنوات الأخيرة،عبر مغاربة العالم عن ارتباطهم القوي ببلدهم الأصلي.ويتابعون عن كثب مختلف المشاريع التي يعرفها المغرب.كما أنهم عبروا عن مطالبهم المشروعة تجاه المسؤولين،وهم يرغبون في المساهمة في تنمية المغرب.

أما فيما يخص تقييم هذه السياسة، يمكننا أن نفرق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. على المستوى الدولي، مازال المغرب يعتبر احد الدول الأكثر دينامية على هذا المستوى في الهيئات الدولية، سواء الأمم المتحدة أو منظمة الهجرة الدولية.على المستوى الداخلي لا بد أن نحيي الجهد المبذول، رغم انه محدود،فيما يخص تحسين النظام القنصلي على المستوى النوعي والكمي وتحية المجهود الذي تم في العديد من المجالات في مجال الهجرة،لكن لا بد من تحية «عملية مرحبا» التي تعتبر استثنائية على المستوى الدولي.

لكن بصفة عامة، الملف الهجروي شامل،ولم يتحقق به أي تقدم هام، وهناك دائما فرق ما بين الخطاب الملكي الذي يؤطر هذا المجال وبين التطبيق حول قضية الهجرة. على المستوى التشريعي لم يتم أي قانون أو نص يجيب عن تطلعات المهاجرين. والإدارات التي تسهر على قضايا الهجرة لم تعرف أي هيكلة، بل الأكثر من ذلك ،فإن كل إدارة أصبحت تشتغل بعيدا عن باقي الإدارات المعنية بنفس الملف. بل ولاحظنا أن كل فاعل يشتغل لوحده بعيدا عن باقي الفاعلين .ومجلس مغاربة الخارج الذي كان عليه ان يكون قوة اقتراحية

○ طرحت الصعوبات المرتبطة بقضية مدونة الأسرة بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج،لكن هذه قضية معقدة، كيف يمكن للمغرب التدخل ببلد مثل فرنسا الذي يخضع لقوانين تتجاوزه أحيانا؟

■■ المغرب يمكنه القيام بأشياء كثيرة أهمها تكييف قوانينه مع المنظومة الدولية،وقد تم تحقيق الكثير في هذا المجال ولا بد من الاستمرار في ذلك.

وأهم الطرق لحماية حقوق مغاربة العالم هو ملاءمة تشريعاته مع التشريعات الدولية.فيما يخص المدونة، عدد كبير من المشاكل تطرح بالنسبة للمغاربة الموجودين بالخارج. تصور أن مغربية تعيش بالخارج وهي أرملة من زوج غير مسلم ،وزواجها غير مسجل بالقنصلية ولها اولاد،كيف يمكن لهذه السيدة ان تسجل أبناءها في الحالة المدنية وان تعطي لأبنائها الجنسية المغربية كما تنص عل ذلك القوانين المغربية. ذلك أمر مستحيل.

○ لكن هناك مرسوم تطبيق هذا القانون الذي صدر تحت رقم 0203 سنة 2009 ما رأيك في هذا القانون؟

■■ أهمية هذا القانون 0203 هو انه نسخ قوانين ليست إنسانية وموروثة عن الحقبة الاستعمارية مثل ظهير 1948 الخاص بهجرة المغاربة الى الخارج والذي كان يطلب بالإضافة الى الشهادة الطبية شهادة ... du certificat médical, le certificat de désinsectisation (art.4).

القانون يحيل على التزامات المغرب الدولية فيما يخص حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين،ويحمي حقوق النساء والأطفال، حيث يمنع إبعاد أية امرأة حامل أو طفل قاصر،كما ينص أيضا على أنه لا يمكن إبعاد أي أجنبي إلى بلد تكون فيه حياته مهددة أو معرض إلى معاملات غير إنسانية أو حاطة بالكرامة الإنسانية .

القانون ذو طابع قمعي تجاه الهجرة السرية ولا ينص على أية مساعدة عمومية أو خاصة للأشخاص بدون إقامة قبل إبعادهم ،ولا يضمن لهم أية حماية في حالة المس بحقوقهم، كما أنه يصمت حيال حماية المهاجرين،ورغم أن المغرب هو أول الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية ل18 دجنبر 1990 لحماية العمال المهاجرين وعائلاتهم.فإن قضية التجمع العائلي هي غائبة عن النص وكذلك الحق في التربية الصحية بالنسبة للمهاجرين.

هذا القانون لا يتضمن أي إجراء لتنظيم الهجرة ويجد حدوده في الحديث عن حماية المهاجرين.كما له نواقص قانونية أساسية وهي الحقوق السياسية ،الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية بالنسبة للأجانب.

القانون 03-02 يلتزم الصمت فيما يخص الدفاع عن الحقوق في المرحلة الابتدائية للتحقيق،خاصة أمام السلطة الإدارية التي تقوم بالاعتقال وأعاد ملف المعني

لم يعط رأيا ولم يشتغل على الطلب الملكي كما يظهر في ظهيره المنظم، أي مشاركة مغاربة العالم ومستقبل تشكيل المجلس المقبل.

قضايا أخرى مازالت مطروحة، مثلا إشكالية تطبيق المدونة. العديد من المهاجرين يعيشون مشاكل معقدة بسبب ذلك:الحالة المدنية، النقل الجوي،البحري ونقل المعاشات نحو المغرب ،التعشير ،المشاركة في الحياة العامة.أضف إلى ذلك شكايات المهاجرين الى مختلف الإدارات المغربية والتي تبقى بدون حل ،في حين أن العديد من الإشكالات هي في حاجة الى حل شامل،من اجل تصالح الإدارة المغربية مع المغاربة في الخارج .

وفيما يخص العلاقة مع بلدان الاستقبال، في السنوات الأربع الأخيرة ، لم يتم اتخاذ أية مبادرة من أجل إعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية، عدد كبير من هذه الاتفاقيات يعود إلى سنوات الستينات التي يجب نفض الغبار عليها،وضع اتفاقيات جديدة أصبح أمرا مطلوبا مع البلدان الجديدة كوجهة للمغاربة بالخارج.. وحماية حقوق المغاربة بالخارج تمر عبر هذه الاتفاقات أيضا.

○ وأي دور اليوم لمجلس الهجرة في إطار الدستور الجديد الذي تم التصويت عليه مؤخرا؟

■■ فيما يخص النصوص المنظمة لإنشاء مجلس الجالية المغربية بالخارج ،وظيفته بالإضافة الى الرأي الذي طلبه الملك فيما يخص المشاركة وشكل المجلس المقبل،هي إعطاء آراء حول كل القضايا والمواضيع التي تمس الهجرة المغربية: هجرة العمل وتدبير تيارات الهجرة،العلاقة مع الإدارة،السياسة الثقافية،السياسة التربوية،المشاركة السياسية ،الحماية الاجتماعية،وترحيل جثامين الموتى...

في اطار الدستور الجديد،مجلس الجالية المغربية يمكنه ان يلعب دورا مهما من خلال إبداء الرأي والمواكبة من خلال تنزيل الفصول الدستورية الجديدة المتعلقة بمغاربة الخارج. دون ان ننسى ان مغاربة العالم ليسوا فقط معنيين بالقضايا التي تمسهم مباشرة، بل بكل القضايا التي تمس مستقبل وتطور بلدنا المغرب .

في اطار الدستور الجديد،مجلس الجالية المغربية يمكنه ان يلعب دورا مهما من خلال إبداء الرأي والمواكبة من خلال تنزيل الفصول الدستورية الجديدة المتعلقة بمغاربة الخارج

○ وضع وزارة للهجرة بهذا الشكل كيف يمكنه ان يفيد المغرب؟

■■ وضع وزارة للهجرة من شأنه ان يجعل المغرب من البلدان التي تتوفر على سياسة هجروية،وهو شأن العديد من البلدان المتقدمة.وهي وزارة سوف تمكن من متابعة شؤون المغاربة عبر العالم وكذلك المهاجرين المقيمين بالمغرب.

الوضع ليس واضحا بشكل كاف. فيما يخص السياسة الهجروية للمغرب تجاه المغاربة المقيمين بالخارج،نعرف ما هو موجود ،وما يجب تطويره. لكن فيما يخص المهاجرين المقيمين بالمغرب الوضع مختلف،ليس هناك وضوح في السياسة المغربية بهذا المجال.والقضية يتم معالجتها من الجانب الأمني فقط، في حين إن المغرب سوف يكون رابحا إذا أعطى لهذه الهجرة بعدا اجتماعيا واقتصاديا.

المغرب أصبح اليوم بلد عبور وكذلك بلد استقرار، لكن لا احد مستعد لهذه الوضعية الجديدة.لا الدولة،لا المجتمع ولا المجتمع المدني، المغرب اليوم يتحمل هذه الهجرة في حين له الامكانيات لاختيارها.

اليوم لا يمكننا إنكار وجود مهاجرين لدينا، خصوصا مهاجرين بدون أوراق إقامة،لا بد من مواجهة ومعالجة الواقع.و لابد من طرح السؤال حول القطاعات الاقتصادية التي تستعمل هذه الهجرة. ولا بد من معالجة اشكالية سوق الشغل،نوعية التأهيل وحاجة المقاولة المغربية.عدد من دول الشمال تقدمت بفعل مساهمة اليد العاملة الاجنبية،فلماذا لا المغرب؟

نعرف نظام وقدرات منظومة التكوين المهني بالمغرب والأكاديمي، ونعرف الحاجيات الضرورية للسير الجيد للاوراش التي انطلقت بالمغرب.

المغرب اليوم ليس في حاجة فقط لتأهيلات عالية التكوين، بل هو في حاجة الى تأهيلات متوسطة في عدد من المجالات ،مثل،الميكانيك،البناء،الا شغال العمومية،والزراعة ... سياسة جيدة في مجال الهجرة لا يمكنها إلا أن تكون في صالح اقتصادنا.

لذلك وجود وزارة للهجرة بالمغرب لها صلاحيات قوية ،يمكن ان تلعب دورا مهما في تدبير الموارد البشرية ووضع سياسة للهجرة المغربية شاملة.

الشركاء الدوليون للمغرب على مستوى قضايا الهجرة لا يفهمون هذا الفارق في الدينامية على المستوى الدولي في قضايا الهجرة والسياسة الداخلية.وضع وزارة مغربية للهجرة يمكن أن يكون جوابا لهذا الإشكال على المستوى الدولي وعلى العديد من القطاعات الاقتصادية المعنية.

بالأمر،خاصة عندما يكون الأجنبي لا يعرف اية كلمة في العربية ،في حين المحضر هو باللغة العربية.

مع ذلك يجب الترحيب بفكرة أن المغرب له قانون للهجرة، ويجب تكميله بنصوص جديدة فيما يخص:

- تنظيم الهجرة
- حماية العمال المهاجرين
- حقوق الدفاع والنقد بالنسبة للمهاجرين
- الولوج الى الحقوق الاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية وهو ما يتلاءم مع التزامات المغرب الدولية والتي تشرفه على الساحة الدولية.

ولا بد من التذكير بأن المغرب هو أحد الموليين الأساسيين لاتفاقية 1990 حول حماية حقوق العمال المهاجرين الى جانب المكسيك.

في السنوات الأخيرة كان هناك نقاش كثيف حول قضايا الهجرة بالمغرب،سواء على المستوى الحكومي او على مستوى المجتمع المدني.وهو ما أدى إلى صدور مرسوم التطبيق 03-02 ،وليس بسبب ما سمي « الاجتياح» ،لأن نسبة المهاجرين بالمغرب لا تشكل نسبة كبيرة مقارنة مع عدد السكان ،ونسبة كبيرة منهم هي من الأوربيين. بالنسبة للمهاجرين من دون أوراق إقامة من بلدان جنوب الصحراء، فإن عددهم لا يتجاوز 20000 شخص ونحن بعيدون عما سمي بالاجتياح أو أن المغرب» بلد استقبال». اعتقد أننا لم نصل بعد إلى هذا المستوى.

وأنا اعتقد أن المغرب محتاج اليوم إلى مهاجرين من أجل تطوير اقتصاده. المغرب عليه اليوم القيام بفحص لمعرفة احتياجاته الاقتصادية وبين ما يتوفر عليه من مؤهلات،وانطلاقا من ذلك يمكن ان يحدد سياسته الهجروية في هذا المجالحول الراغبين في الهجرة إلى الخارج ، وعليه ان يشجع فقط أصحاب التكوينات التي هو ليس في حاجة إليها وفي نفس الوقت استقطاب التكوينات من الخارج التي هو في حاجة اليها.

البلدان المتقدمة قامت بنفس الشيء قبلنا وقد نجحت في تنمية بلدانها ،والمغرب اليوم في حاجة الى ذلك بالنسبة لعدد المشاريع التي قام بإطلاقها في السنوات الأخيرة.

هجرة متحكم فيها،سواء فيما يخص المغادرة او الاستقبال لا يمكنها إلا أن تكون مفيدة للبلد.

النصوص الدولية تترك الحرية للدول في تحديد سياسيتها فيما يخص المغادرة أو الاستقبال أو إقامة المهاجرين.

○ فيما يخص حكومة عبد الإله بنكيران ،يقال إن الوزارة المكلفة بالجالية المغربية بالخارج سوف تصبح تابعة لكتابة الدولة في الخارجية بعد أن كانت تابعة للوزارة الأولى؟

■■ في الحقيقة كانت هذه الوزارة في حكومة عباس الفاسي تابعة للوزارة الأولى،ما يمكن التأسف له ،هو ان هذا التحول لم يتم تبريره او تقديم شروحات له، ولم يتم اي تقويم لهذه التحولات.وضع وزارة الهجرة تحت تصرف وزارة الخارجية له العديد من الايجابيات والسلبيات في نفس الوقت.من الايجابيات ان وضع الوزارة مع وزارة الخارجية من شانه ان يخلق تعاونا حقيقيا على مستوى مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية ، لأنهما سوف يكونان تابعين لنفس الوزارة.فيما يخص السلبيات ،من المعروف ان صلاحيات وزارة الهجرة تمس مختلف الادارات المغربية ،هذه الوضعية هي في صالح الوزارة عندما كانت تابعة للوزارة الأولى.

شخصيا سوف اقوم باقتراحات تدفع الى خلق وزارة اكثر اهمية،اي خلق وزارة تتكلف بالمغاربة الموجودين بالخارج لكن في نفس الوقت تهتم بالاجانب المقيمين بالمغرب.